



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# الانتخابات العراقية 2021: المستقلون والأحزاب السياسية الجديدة

هل تستطيع الجهات الفاعلة الجديدة إحداث تغيير سياسي في نظام راكدا؟

د. مارسين الشمري



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

## ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

**حقوق النشر محفوظة © 2022**

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## الانتخابات العراقية 2021: المستقلون والأحزاب السياسية الجديدة

هل تستطيع الجهات الفاعلة الجديدة إحداث تغيير سياسي في نظام راكد؟

د. مارسين الشمري\*

### المقدمة

في الأيام والأسابيع التي سبقت 10 تشرين الأول 2021 -مؤعد الانتخابات البرلمانية السادسة في العراق- وهي اللحظات التي كان الناشطون والمواطنون ينتظرونها بفاغ الصبر من أجل التغيير، لكن أصراً كثيرون على مقاطعة الانتخابات. كانت نسبة المشاركة هي الأدنى في تاريخ العراق بعد عام 2003، إذ بلغت (43.54%) ووفق أكثر التقديرات سخاءً. ومع هذا النقص في المشاركة فاجأت نتائج الانتخابات المواطنين والمراقبين وحتى النخب السياسية. فاز حزب «امتداد» بتسعة مقاعد غير متوقعة في مجلس النواب، وهو حزب سياسي تأسس حديثاً له جذور في الحركة الاحتجاجية التي أدت إلى انتخابات مبكرة. كما فازت أحزاب جديدة أخرى، إذ فازت «إشراقه كانون» بستة مقاعد. زيادةً على ذلك، فاز (43) مرشحاً مستقلاً. في حين تكبّدت بعض النخب السياسية الفاعلة خسائر مفاجئة في الوقت نفسه، -وهي تحالف الفتح، وتحالف قوى الدولة الوطنية (برئاسة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي وعمّار الحكيم) -. احتفل العراقيون -لبضعة أيام- بالنتائج غير المتوقعة وبدأوا في التساؤل، ماذا كان سيحدث لو صوّت مزيد من العراقيين؟ وحذّر آخرون من مجيء الاحتفالات في وقت مبكّر للغاية، وأصروا على أنه من الممكن بسهولة ربط المستقلين ربطاً غير مباشر بالأحزاب السياسية القائمة التي قادت العراق منذ عام 2005. ومع نظام انتخابي جديد رسم دوائر انتخابية أصغر وطبّق نظام صوت واحد غير قابل للتحويل (SNTV)، إلا أنه كان من الممكن أن تتحقّق الأحزاب السياسية لتسويق مرشحيها كمستقلين.

زيادةً على ذلك، فإن خيبة الأمل العامة في النخب السياسية، لا سيّما في أعقاب حركة احتجاجات أكتوبر 2019، تحفّز المرشّحون أيضاً على تصنيف أنفسهم على أنهم «مستقلون» لحماية أنفسهم من العقاب الانتخابي لانتماءاتهم السابقة. مع العلم أنّ قواعد تشكيل الحكومة أقل مرونة لتأثيرات تغييرات النظام الانتخابي كما يصف «حمزة حدّاد» في مقالته (الطريق إلى تشكيل

\* زميلة باحثة في مبادرة الشرق الأوسط في مركز بلفر للعلوم والشؤون الدولية في مدرسة هارفارد كينيدي (كامبريدج، ماساتشوستس).

الحكومة في العراق). وعلى العكس من ذلك، فإنَّ العوامل نفسها -دوائر انتخابية أصغر وموجة الاستياء العام من النخب السياسية- يمكن أن تحفِّز القادة المحليين الطموحين وناشطي المجتمع المدني على الترشُّح للمناصب بصفتهم مستقلين غير حزبيين. أعتدُّ في هذا التقرير على البيانات التي جُمعت من السير الذاتية للمرشحين الجدد، والمقابلات مع المرشحين والناشطين المحليين، وكذلك بيانات الرأي العام لتقديم إجابات لهذه المناقشات النقدية: مَنْ هم المستقلون في العراق؟ مَنْ هي الأحزاب السياسية الجديدة؟ والأهم من ذلك، هل يمكنهم تحقيق التغيير الموعود؟

من أجل الإجابة عمَّا سبق، سيكون تسلسل هذا التقرير على النحو الآتي: أولاً، سوف أُقدِّم لمحةً عامةً عن نتيجة الانتخابات، وأصف البيئة التي حدثت فيها. ثانياً، أُقدِّم الأحزاب السياسية الجديدة: «امتداد، وإشراقة كانون» وأُقدِّم لمحةً عامةً عن المسارات المهنية لممثلهم، فضلاً عن تحليلٍ لقدرتهم على الانخراط في السياسة. ثالثاً، أُقدِّم لمحةً عامةً ماثلةً عن المرشحين المستقلين، وباستخدام تعريفات مختلفة لـ«الاستقلال»، وأرسم سيناريوهات مختلفة لنتائج الانتخابات والقدرة التفاوضية للأطراف السياسية المختلفة، معتمدةً على العمل الذي قام به زملائي «حمزة حداد» و«هاشم الركابي». أخيراً، أختتم بتقديم إجابة على الأسئلة الموضحة أعلاه وتقديم توصيات للمنظمات التي تسعى إلى تعزيز إقبال الناخبين العراقيين، وكذلك للأحزاب السياسية الجديدة والمرشحين المستقلين الذين يرغبون في خلق مساحة لأنفسهم في المجال السياسي في العراق.

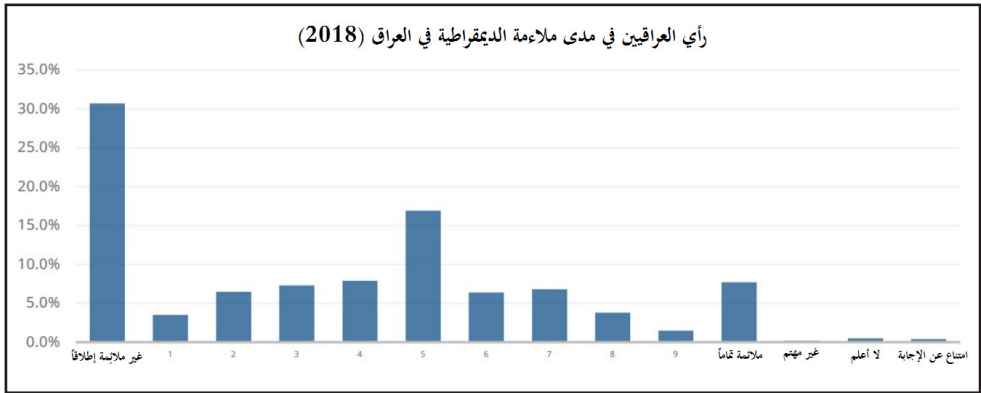
## أجواء انتخابات عام 2021 ونتائجها

تجري الانتخابات العراقية على فترات مدتها أربع سنوات وكان من المقرر إجراؤها في ربيع عام 2022. إلَّا أنَّ حركة الاحتجاج الجماهيري التي هزَّت البلاد منذ خريف 2019 حتى شتاء 2020 طالبت بتغييرات سياسية واسعة النطاق، وأبرز هذه المطالب كانت استقالة رئيس الوزراء وتعديل قانون الانتخابات وإجراء انتخابات مبكرة. ونتيجة لذلك حُطِّطَ للانتخابات وتعديل قانون الانتخاب واستُبدِلَ عادل عبدالمهدي بمصطفى الكاظمي بوصفه رئيساً للوزراء بعده.

انخفض عدد المرشحين انخفاضاً كبيراً -بالآلاف- مقارنةً مع الانتخابات السابقة وذلك نتيجةً لقانون الانتخابات الجديد. اعتادت الأحزاب السياسية في ظل النظام الانتخابي القديم على كسب أكبر عدد ممكن من الأصوات عبر جميع المرشحين، لأنَّهم كانوا يستطيعون دمج جميع أصواتهم لتحويلها إلى مقاعد للحزب. وبموجب النظام الجديد، فإنَّ الأصوات التي يحصل عليها

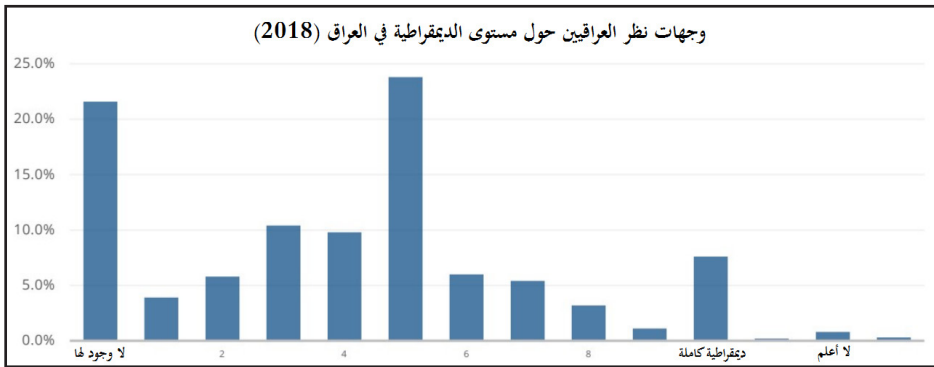
المرشح تخدّمه هو وحده فقط في سعيه للحصول على مقعد في دائرة انتخابية مُعيّنة. لذا، كان تشغيل عدد كبير جداً من المرشحين الشعبين من الحزب نفسه في دائرة انتخابية واحدة طريقة غير مجدية للحصول على الأصوات ويمكن أن تقلّل فرص كلّ المرشحين في الحصول على الأصوات. ومن ثمّ، قامت الأحزاب بعرض عددٍ أقل من المرشحين. وفي انتخابات عام 2021، تنافس (21) ائتلاًفاً و(108) حزبٍ و(789) مرشّح مستقلّ على المقاعد البرلمانية. ومن بين هؤلاء، ذهب (138) مقعداً لأعضاء الائتلافات، و(148) مقعداً لأعضاء الأحزاب السياسية، و(43) مقعداً لمرشحين مستقلين.

نظّم بعض المتظاهرين الذين ملئوا الساحات العامة في جنوب وسط العراق أنفسهم في كيانات سياسية وتناقشوا حول المشاركة في الانتخابات أو مقاطعتها. كان العراقيّون محبطين من النظام السياسي، وفقدوا ثقتهم في ملاءمة الديمقراطية للعراق، كما يتضح من استطلاع الرأي العام الذي أجراه «الباروميتر العربيّ». أحزاب مثل: (امتداد، وحركة «نزىل أخذ حقي» الديمقراطية، ومنظمة الفاو زاخو، ومنظمة تشرين الوطنية) قد سجّلت تنافساً في: (بابل، وبغداد، والبصرة، ودبالي، وكربلاء، وميسان، والمثنى، والنجف، ونيوى، والقادسية، وصلاح الدين، وكركوك). وفازت امتداد بتسعة مقاعد، مقعدين في بابل ومقعد في النجف وخمسة مقاعد في ذي قار ومقعد في القادسية. وفاز آخرون غيرهم، مثل: (حركة 25 أكتوبر، والبيت العراقي، وتنظيم قوى المعارضة، والبيت الوطني) لم يسجلوا حتى لخوض الانتخابات. وحينما سُئلوا عن السبب؟! كانت أجوبتهم أنّ بيئة ما قبل الانتخابات لم تكن آمنة وأنّ الناشطين واجهوا تهديداتٍ من جهات مسلحة.

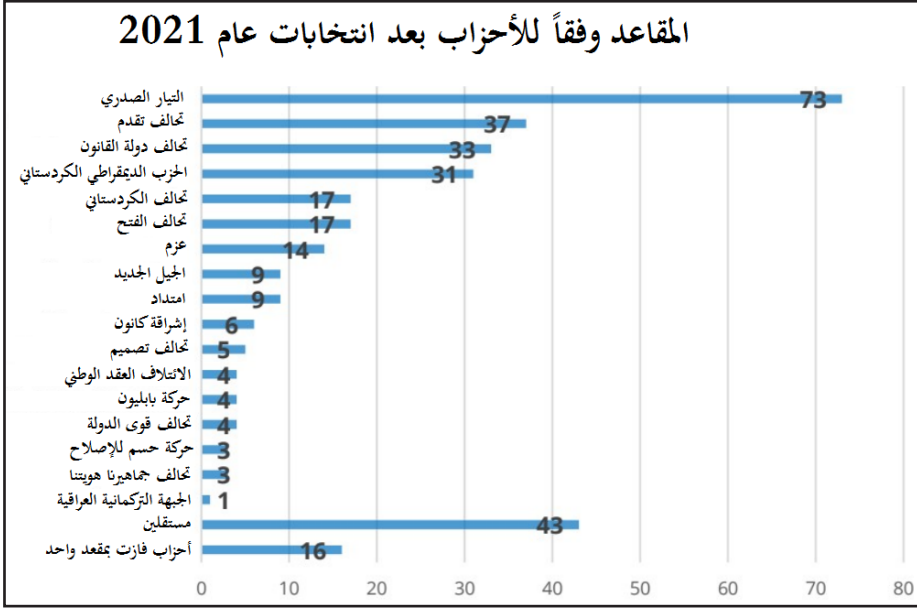


استثمر المجتمع الدولي لتعزيز المشاركة في الانتخابات قدراً كبيراً من الجهود والموارد لضمان النزاهة الفنية للانتخابات. وتوزّع المراقبون الدوليون على البلاد، وقدمت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) مراقبة يوم الانتخابات، فضلاً عن المساعدة الانتخابية الموسّعة، بما في ذلك المساعدة التقنية. كما أنتجت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق حملةً إعلاميةً تروّج فيها للمشاركة في الانتخابات، سواءً عبر «الإنترنت» أم في الشوارع. ومع أنّ عديداً من المتظاهرين قد دعوا إلى انخراط الأمم المتحدة في الانتخابات، إلا أنّ دعم بعثة الأمم المتحدة لم يمنع الكثيرين عن المقاطعة.

أشادت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق -بعد الانتخابات- بسير الانتخابات ووفرت مستوى من الشرعية. وسلّم بيان لمجلس الأمن قبيل انتهاء المفاوضات العليا المستقلة للانتخابات من النتائج في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر). لم تتغيّر النتائج النهائية تعبيراً كبيراً عن النتائج الأولية، إذ عُيِّرت خمسة مقاعد فقط في (بغداد، ونيوى، وأربيل، وكركوك والبصرة).



وان الفائزون الواضحون (وبالتسلسل) هم التيار الصدري، تلاه تحالف تقدّم (برئاسة آخر رئيس لمجلس النواب، محمد الحلبوسي)، ثم ائتلاف دولة القانون (برئاسة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي). يوضّح الرسم البياني أعلاه توزيع المقاعد، ويوضّح سبب ميل المراقبين إلى الاعتقاد بأنّ المستقلين إذا تحالفوا مع أحزاب سياسية غير مؤسسية مثل: (امتداد أو إشرافة كانون أو حركة الجيل الجديد) سيخلقون قوة هائلة في مجلس النواب، ربّما حتى حكومة معارضة كما يناقش حمزة حداد في تقريره (2021). ومع ذلك، من بين هذه الشخصيات المنتخبة حديثاً، من سيمثل القوة حقيقية للتغيير على أرض الواقع؟ وللإجابة على هذا السؤال سأنتقل أولاً إلى تحليل أبرز الأحزاب السياسية الجديدة: (امتداد، وإشرافة كانون).



## الأحزاب السياسية الجديدة

### امتداد: تُخضّر تشرين إلى مجلس النواب

كان زعيم حركة امتداد «علاء الركابي» أحد الناشطين القلائل الذين خرجوا من حركة احتجاج أكتوبر كقائد. وتمكّن من الحفاظ على شعبيته طيلة الوباء ومدة تشكيل الحكومة الجديدة، ممّا أدّى إلى حصول حزبه على تسعة مقاعد في مجلس النواب. كان أحد قادة الأحزاب القلائل الذين رشّحوا أنفسهم. دفع نظام (SNTV) الجديد عديداً من قادة الأحزاب إلى تجنّب ترشيح أنفسهم خوفاً من الإحراج وعدم القدرة على تحديد منطق القوة (دوائر انتخابية)، إلا أنّ «الركابي» لم يواجه هذه المشكلة.

وشكّلت حركة امتداد في كانون الثاني (يناير) 2021 ونشرت بيانات التسجيل الخاصة بها في 22 من الشهر نفسه قائلاً إنّها جمعت (36) مليون دينار عراقي من تبرعات الأعضاء لتمويل عملها. يُعنى باسم «امتداد» أنّه امتداد ليس فقط لحضارات العراق، بل امتداد لحركة أكتوبر الاحتجاجية، بهدف إمّا تشكيل الأغلبية في الحكومة وإمّا تشكيل معارضة في مجلس النواب، تكون قادرةً على التصرف بصفة رقابية.

تتمثل مهمّة امتداد في بناء دولة المواطنة والمؤسسات ووضع حد للحصّة العرقية والطائفية غير الرسمية (المحاصصة). وعليه، فقد وصفت الحركة في بيانها الافتتاحي نيتها إحداث تغيير دستوري حتى يتمكن العراقيون من التصويت مباشرة لرئيسهم وحكامهم. وأوضح رئيس امتداد في كربلاء والمرشح في الانتخابات «ضياء الهندي» أنّ ذلك كان دفعة لتشكيل نظام شبه رئاسي في العراق، وهو أحد مطالب الحركة الاحتجاجية: «لقد جربنا أنظمة رئاسية في العراق، أتت بالديكتاتورية. وجربنا النظام البرلماني. إذ يمكننا إنشاء [نظام] شبه رئاسي: الرئيس هو الذي يحدّد الحكومة، والبرلمان يمكن أن يعاقب الرئيس».

وزيادةً على ذلك، أنكروا علناً ارتباطهم بأحزاب سياسية سابقة بعد فوزهم في الانتخابات، وصوّروا وهم يجتمعون مع حركة الجيل الجديد الكردية، التي يُنظر إليها إلى حدٍ كبير على أنّها حزب غير مؤسّسي تأسّس في الانتخابات السابقة من قبل رجل أعمال كردي. نشر «علاء الركابي» تغريدةً على منصّة «تويتر» تنصُّ على بناء تفاهم مع المرشحين المستقلين ومع حركة الجيل الجديد الكردية.

تلعب امتداد لعبة الرأي العام أفضل من معظم الأحزاب السياسية العراقية، وتستمدُّ كثير من شرعيتها لأنّها متمركزة في حركة الاحتجاج. على سبيل المثال، تتماشى وجهة نظرهم تجاه الدين مع وجهة نظر الجمهور العراقي، الذي يشعر بخيبة أمل متزايدة من الزعماء الدينيين. ويتمسكون -في بيان توضيحي- بالرأي القائل بوجود حل الأوقاف السنوية والشيعية وتجديد وزارة الأوقاف، فيما يمكن تفسيره على أنّه محاولة لمعاملة الدين معاملةً اعتياديّةً، وعدم إسناد السلطات والموارد إلى مؤسّسات دينية مختلفة.

في الوقت نفسه، هم ليسوا ببعيدين عن التصريحات المتناقضة الحتمية للحياة السياسية. في حين أنّهم كانوا يضعون خطة اقتصادية تبتعد عن الدولة الربيعية التي يقودها القطاع العام، نشروا أيضاً بيانات تقف مع الخريجين العراقيين الذين يطالبون بوظائف في القطاع العام. كما كانت الحركة منفتحة في انتقادها لحكومة الكاظمي، إذ قالت في 25 أيار/مايو 2021: «لا طريق لحكومة الكاظمي إلا قتل الثوار لأنّ السلطة وقواتها القمعية لا تؤمن بالديمقراطية». يبقى أن نرى كيف يتصرفون حينما يتعلّق الأمر بالتعامل مع الأحزاب المسيطرة من أجل تشكيل حكومة.

قدّمت امتداد مرشحين في قلب الحركة الاحتجاجية، إذ شارك (31) مرشحاً في (بابل،



وبغداد، والبصرة، وكربلاء، والمثنى، والنجف، والقادسية، وذي قار، وواسط) لكنهم فازوا في (بابل، والنجف، وذي قار، والقادسية) فقط. أمّا في بعض المحافظات -مثل كربلاء- فكان هامش الهزيمة ضيقاً، إذ خسر المرشّح على المقعد الأخير من الدائرة المكونة من أربعة مقاعد (بفارق 4718 صوت) بسبب (الكوتا) النسائية. ووقعت خسارة قريبة أخرى في أول دائرة في القادسية إذ انتهى الأمر بمقعد (الكوتا) النسائية إلى المرشحة الصديرة «انتصار الغرابي» على مرشحة امتداد «نور نافع دوحى» بفارق (124) صوت فقط. لو فازت «دوحى» لكانت أصغر نائب في تاريخ العراق. فازت «نيسان عبدالرضا» -مدريسة اللغة العربية ومؤسسة منظمة لتعليم اللغة الإنجليزية- في الدائرة الرابعة في ذي قار، من دون كوتا النسائية وبلغ عدد أصواتها (22,827). فازت «نداء حسن الكريطي» في دائرة بابل الثانية من دون (الكوتا)، وهي مدريسة أيضاً. ووفقاً للوائح المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، لا تُفعل قاعدة (الكوتا) إلا إذا لم تكن المرشحة في المناصب العليا عن طريق تصويتها. وفي هذه الحالة، تُختار المرشحة الحاصلة على أعلى الأصوات في المنطقة لشغل مقعد (الكوتا).

فاز «علاء الركابي» بمقعد، ولكن ربّما كان الأمر الأكثر إثارة للإعجاب هو حصول «داود الطائي» على (41399) صوت في ذي قار/الدائرة الثانية، وهو ثالث أعلى عدد من الأصوات التي يحصل عليها مرشّح على مستوى العراق عموماً، (حصل «الركابي» على 34870 صوت في ذي قار/الدائرة الأولى). فاز «محمد الخزاعي» في القادسية بمقعد -وهو محامٍ وقاضٍ في محكمة استئناف القادسية-. و«كاظم الفيّاض» مهندس من ذي قار وله خبرة كبيرة في الحكم المحلي. عمل في بلدية منطقة الرفاعي فقط ليصبح مديراً للبلدية، ثم أصبح القائم مقام في منطقة الرفاعي الإقليمية في عام 2020. وفاز «فلاح الهلالي» بمقعد في حي الشرطة في الناصرية، وهو مدريس تاريخ حاصل على دكتوراه في التاريخ الإسلامي. وفاز الأستاذ الجامعي «حيدر محمد حبيب خميس» في بابل/الدائرة الأولى. وأخيراً في النجف الأشرف فاز «حامد الشبلاوي» بمقعد. وقال «الشبلاوي» في مقابلة تلفزيونية إنّه لم يستغرب حصول امتداد على هذا العدد الكبير من الأصوات بسبب «الإخفاقات المتراكمة» في الماضي، وقال إنّ «الشعب العراقي تحدّث واختار شخصيات وطنية... ومع المقاطعة، كانت هذه هي النتائج».

تتمثّل الخطوات التالية للبرلمانيين المُنتخبين حديثاً بعد فوزهم بمقاعد في مجلس النواب في مقاومة الاستقطاب السياسي والعمل كقوة معاكسة للنخب السياسية الراسخة. يزعمون أنّهم

سيفعلون ذلك عن طريق التحالفات مع المستقلين ومع أحزاب جديدة أخرى تسعى للتغيير. وحتى كتابة هذا التقرير، أعلنت امتداد عن تشكيل كتلة برلمانية مع «الجيل الجديد» ومجموعة من المستقلين يبلغ مجموع أعضائها (24) برلمانياً، تحت اسم «تحالف من أجل الشعب». إذ كانوا مصرّين على عدم المشاركة في تشكيل الكتلة الكبرى في البرلمان مع بدء تشكيل الحكومة.

### إشراقه كانون: «الإسلاموية» بحلّة جديدة

من المفاجآت العديدة من انتخابات 2021 صعود حزب سياسي غير معروف سابقاً، «إشراقه كانون» الذي ترشّح في (بغداد، وبابل، وكربلاء، والنجف، والمثنى، وواسط) وفاز بستة مقاعد، اثنين في بابل، ومقعدين في كربلاء، ومقعد في بغداد، ومقعد في القادسية. لا يُعرف الكثير عن «إشراقه كانون» ونوّابهم متردّون في المشاركة في المقابلات. إنهم لا ينتمون إلى الحركة الاحتجاجية، لكنهم يزعمون أنهم يشاركون عديداً من قيم المواطنة والإصلاحات التي تدعو إليها أحزاب مثل «امتداد». إنهم فريدة من نوعها، إذ إنهم تجمع بين القيم المدنية وسمات «الإسلاموية». شعارهم هو «المشاركة الفعّالة والحكم الرشيد». يُقال إن اسمهم مشتق من تاريخ تأسيسهم حيث تشير «كانون» إمّا إلى كانون الأول وإمّا إلى كانون الثاني.

ووفق بعض البيانات الرسمية الصادرة عنهم، فإن أمينهم العام هو «سعد جعفر عزيز الأسدي»، مهندس من بغداد يعمل حالياً في القطاع الخاص. ووفق السيرة الذاتية الرسمية التي نشرتها «إشراقه كانون» فهو منخرط في عددٍ من منظمات المجتمع المدني الخيرية، وكان ضمن فرق مختلفة تشجّع الإقبال أو ترأب الانتخابات من 2004 إلى 2010. وقدّم الدعم اللوجستي لقوات الحشد الشعبي في 2014. انتخب أميناً عاماً لإشراقه كانون في 17 شباط/فبراير 2021. ومن المثير للاهتمام أنه لم يرشّح نفسه للانتخابات.

ترتبط سماتهم الإسلامية بحقيقة أنهم تلقوا دعماً من المؤسسة الدينية، وتحديدًا من العتبة العباسية في كربلاء. وزيادةً على ذلك، أفاد أهالي كربلاء أنّ الحملة الإعلانية لـ«إشراقه كانون» اعتمدت اعتماداً كبيراً على الأوساط الدينية، بما في ذلك الدوائر القرآنية، في العتبات المقدسة وكذلك على الحملات على مواقع التواصل الاجتماعي. ووفق ما ورد تلقوا دعماً ضمناً من رجال الدين في النجف أيضاً، مع عدم تأكيد هذه المعلومات من قبل رجال الدين. وتجدد الإشارة إلى أنهم أصدروا بياناً قبيل الانتخابات ينفون فيه أي صلة بأحزاب سياسية قائمة، نافين الشائعات

المتداوله عنهم. ونفى أحد نوابهم من بابل «محمد الخفاجي» في بيان موثق بفيديو، إنه لا وجود لأي كيان يسيطر على الحزب، مؤكداً استقلاليتة. وبغض النظر، فإن رسائلهم وقيمهم مكتملة لشريحة من الشعب العراقي تسعى للتغيير، ولكنها غير مستعدة للتخلي عن قيمهم المحافظة أو الدينية.

لا أحد من فائزي «إشراقه كانون» له ماضٍ في الحركة الاحتجاجية أو عنده خلفية أكاديمية في السياسة أو القانون أو الاقتصاد على عكس مرشحي امتداد. في الواقع، فإن معظم المرشحين من «إشراقه كانون» هم مهندسون. ومع ذلك، عمل معظمهم في البلديات أو الوزارات، وأعرب بعضهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي عن دعمهم لقوات الحشد الشعبي.

على سبيل المثال، فاز «تقي ناصر الوائلي» من «إشراقه كانون» في الدائرة الحادية عشر في بغداد. تمثل ماضيه السياسي في العمل في الهيئة التنسيقية العليا لشؤون المحافظات التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء. ويعمل «باسم الغراي» في مديرية الكهرباء في القادسية منذ عام 2004، ومن المعروف عنه على مواقع التواصل الاجتماعي أنه يدعم فتوى 2014 ضد «داعش». و«حيدر المطيري» الذي فاز في بابل هو من أنصار الحشد الشعبي وكان ضد الاحتلال منذ عام 2003. و«مصطفى القروي» من مدينة بابل أيضاً، هو من أنصار الحشد الشعبي أيضاً، عمل في مكتب المفتش العام في وزارة البناء والإسكان والبلديات والأشغال العامة. «نفوذ حسين الموسوي» من كربلاء، هي الوحيدة التي فازت من إشراقه كانون، عملت سابقاً في بلدية كربلاء. فضلاً عن مقطع فيديو يحتوي على سيرتها الذاتية ووثائق اعتمادها، هناك القليل جداً من المعلومات المتاحة للجمهور عنها. وفازت من دون (الكوتا) في كربلاء/الدائرة الأولى وهي دائرة طرفية (ليست مركز المحافظة). وشهدت دائرة كربلاء المركزية، الدائرة الانتخابية الثالثة، فوز «محمد جاسم الخفاجي» على رأس القائمة. وهو أستاذ الهندسة في جامعة كربلاء وكان له سابقة عمل في وزارة الدفاع عام 2009 وفي شركة اتصالات (آسياسيل).

مع تقدّم عملية تشكيل الحكومة، سيُكشف عن مزيدٍ من المعلومات حول ميول الحركة. ممّا نعرفه حتى الآن، هناك أدلة تشير إلى أن أجندتهم الإصلاحية ستجعلهم حليفاً مثالياً لحركة «امتداد»، ولكن على العكس من ذلك، فإنّ تجذُّرهم في المحافظات الجنوبية ودعم أعضائهم المعلن لقوات الحشد الشعبي قد يجعلهم قابلين لضم قواهم مع الأحزاب الأرسخ. ما زالت مشاركتهم في تشكيل الحكومة، مثل مشاركتهم في السباق الانتخابي محاطة بالسرية. أعلنت «إشراقه كانون» قبل يومين فقط من انعقاد الجلسة النيابية الأولى في 9 كانون الثاني/يناير 2022 عن تحالف رسمي مع

«صوت الأحرار»، موضحةً نيتها الابتعاد عن تشكيل الكتلة الكبرى في البرلمان.

### المستقلون: أهم أحزاب تقليدية بصورة جديدة؟

من أكثر القصص الملهمة سياسياً من هذه الانتخابات فوز «محمد عنوز» المرشح المستقل في النجف. اشتهر «عنوز» على وسائل التواصل الاجتماعي لإدارة حملته الانتخابية بنفسه. وانتشرت صورته وهو يرتدي ملابس بسيطة وهو يعلّق ملصقات انتخابية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وحظي بتأييد الرأي العام. ومع ذلك، فإنّ بساطة «عنوز» تتناقض مع خلفيته الأكاديمية المتميزة، مع خبرة في القانون الدولي. أثار فوزه بأكثر عددٍ من الأصوات في النجف الآمال بشأن دور المرشحين المستقلين. وللأسف، يكشف التحليل في هذا التقرير أنّ «عنوز» هو الاستثناء وليس القاعدة.

ومع ذلك، قبل الخوض في مواقف المستقلين، يجدر النظر فيما يُشير إليه مصطلح الاستقلال السياسي. التعريف الأساسي هو تعريف الفرد الذي يعمل كمستقل، بغض النظر عن آرائه أو انتماءاته السياسية المقصودة أو غير الرسمية. وبهذا، فاز (43) مستقلاً بمقاعد في مجلس النواب العراقي.

ووفقاً لبحوث العلوم السياسية، هناك ثلاثة أنواع مختلفة من المستقلين في الديمقراطيات: أولاً، المستقلون الحزبيون؛ والثاني، الناشطون المستقلون؛ والثالث، القادة المحليون أو المستقلون من رواد الأعمال. تعمل الفئة الأولى بوصفهم مستقلين مع الانتماء الحزبي للصالح السياسي وللتحاييل على ديناميكيات الحزب مع الحفاظ على شهرة الاسم وميزة شاغل الوظيفة.

عن طريق تعريف أعقد للاستقلالية يعادل عدم التحيز السياسي، يوجد أقل من المرشحين الرسميين البالغ عددهم (43) مرشحاً وهم مستقلون غير حزبيين. من بين هؤلاء، هناك بعض من ذوي الخلفيات الناشطة وآخرون من خلفيات تجارية أو قادة مجتمع. الطريقة التي تُستخدم بها الكلمة في الخطاب السياسي الحالي في العراق تتجاوز الاستقلال السياسي لتشير إلى تقارب مع حركة الاحتجاج، وهو أمر يفتقر إليه كثير من المرشحين.

يحمل استخدام الكلمة أيضاً ثقل وجود آراء سياسية معينة ولأنّها معادية للمؤسسة. يمثل «عنوز» نوعاً متطرفاً من المرشحين المستقلين فهو ليس فقط متحرراً من العلاقات مع الأحزاب



على سبيل المثال، كان خمسة من المرشحين المستقلين برلمانيين سابقين وكان أحدهم وزيراً سابقاً. زيادةً على ذلك، ما لا يقل عن (11) من المرشحين المستقلين عندهم بعض الانتماء الحالي أو السابق إلى أحزاب سياسية راسخة. ويشمل ذلك المرشحين السابقين من مجموعات مثل: (الحكمة - حزب عمّار الحكيم-)، أو مع «سائرون» - كتلة مقتدى الصدر في (2018) فضلاً عن حفنة من الأفراد المنتسبين حالياً إلى الحشد الشعبي أو الفتح أو تحالف تقدّم بزعامة الحلبوسي.

خذ على سبيل المثال أحد المرشحين المستقلين عن كركوك/الدائرة الأولى، «مهيمن الحمداني». آخر ما نشر على صفحته على الفيسبوك هو احتفال باللقاء الذي عقد بين «تقدّم وعزم» الحزبين السنيين الرئيسيين، كاتباً «تقدّمنا وعزّمنا». بالتمرير لأسفل قليلاً، هناك صورة له مع الحلبوسي. كما أنّ الحمداني له ميول عشائرية واضحة، ويصف نفسه بأنه «ممثل القبيلة العربية»، وهو أمر مثير للاهتمام في محافظة متنوعة ومثيرة للانقسام السياسي مثل كركوك. لذلك، لم يكن مفاجئاً انضمام الحمداني رسمياً إلى عزم في منتصف كانون الأول/ديسمبر، إلى جانب خمسة مستقلين آخرين هم: (خالد الدراجي، وهند العباسي، وناسيك مهدي من صلاح الدين، ونايف الشمري من نينوى، ومحمّد فرمان من الأنبار). كما حصل تحالف تقدّم بزعامة الحلبوسي على خمسة مستقلين: (أزهر حامد، وأحمد رشيد، ومحمّد الحمدي، وأسماء العاني من الأنبار، وعدنان الجحيشي من واسط). تشير قراءة وجود هؤلاء المرشحين على مواقع التواصل الاجتماعي إلى أنّ التغيير في الانتماء ليس مفاجئاً. وبعضهم، مثل «أسماء العاني» التي كانت في مجلس محافظة الأنبار، تربطهم علاقات وولاءات سابقة على هذه الدورة الانتخابية.

وبالمثل هناك «وعد قدو» الذي فاز بمقعد الشبك في نينوى بوصفه مستقلاً. إذ لدى قدو تاريخ من الحزبية السياسية الواضحة. شارك في اللواء (30) التابع لقوات الحشد الشعبي، ووفقاً لمقابلات أُجريت مع سكّان بعشيقه وبرطلة، فإنّ فوزه يثير مخاوفاً بشأن زيادة التغيير الديموغرافي في سهل نينوى. كان «قدو» وشقيقه على صلة وثيقة ب«فتح»، لكن حينما فضّلت «فتح» الترشح لمرشّح آخر لمقعد (الكوتا)، تخلّى «قدو» عنهما وسعى للحصول على دعم «المالكي». أيّد «المالكي» ترشّحه لمقعد (الكوتا). ظاهرياً، قد يفترض كثيرون نظراً لماضي «قدو»، أنّه كان متحالفاً مع «فتح». ولكن الحقيقة أنّ «فتح» خسرت «قدو» لصالح «المالكي». لا يمكن وصف «قدو» بأنّه مرشّح مستقل غير حزبي.

هناك عديد من الأمثلة الأخرى للمستقلين الحزبيين الذين لهم ماضٍ سياسي أو عندهم

انتماءات واضحة لأحزاب راسخة. في الوقت نفسه، هناك عديد من المستقلين الذين يقدمون مصالح تجارية. في بغداد، على سبيل المثال، أربعة من المستقلين الخمسة كانوا رجال أعمال ليس عندهم انتماءات سياسية (على الأكثر، لديهم خبرة في العمل بوصفهم موظفين عموميين في البيروقراطية العراقية). هناك رجال أعمال مستقلون في بابل والنجف كذلك، وحتى «وعد قدو» «الأوليغارشية» (حكومة الأقلية) مثل «شاسوار عبدالواحد» مؤسس حركة الجيل الجديد، أو «خميس الخنجر» من تحالف عزم.

فضلاً عن رجال الأعمال، يمكن تحديد خمسة أكاديميين، معظمهم في النجف. يمثّل الأكاديميون فئة أقرب إلى ما يتصوره الجمهور المثالي للمستقلين، حتى من دون نشاط سياسي. حينما يتعلق الأمر بالناشطين، فهناك أربعة حُدِّدوا عن طريق هذا التحليل. لا يقتصر النشاط على المشاركة في الحركة الاحتجاجية، ولكنه يتحدّث عن نطاق أوسع عن أنشطة المناصرة والمجتمع المدني. ومن هؤلاء الناشطين الأربعة أحدهم «محمد عنوز» والآخر «باسم خشان» من المثني. يظهر «باسم خشان» كشخصية مثيرة للاهتمام؛ بسبب نشاطه السابق في الكشف عن قضايا الفساد والتهديد الذي وجهته عشيرته لمقتدى الصدر. يمثّل «باسم خشان» نوعاً من المستقلين الذين يمتلكون دعماً قَبلياً لحمايته.

هذه ليست بأي حال من الأحوال نظرة عامة شاملة عن المستقلين، ولكنها بالأحرى نظرة عامة تستند إلى بيانات محدودة وتسعى فقط لتوضيح أنّ المستقلين السياسيين يأتون بصورٍ عديدة. هناك معادلة ضمنية للاستقلال مع عدم التحيز ومعاداة المؤسسة وحتى مع الاحتجاج. يمكن للمستقلين أن يكونوا حزبيين، ويمكن أن يكونوا ناشطين، ويمكن أن يكونوا قادة المجتمع، من الأكاديميين إلى رجال الأعمال.

زيادةً على ذلك، حتى التحوُّب موجود على نطاق واسع. ستوفّر مزيد من المعلومات حول (43) مستقلاً سينضمون إلى مجلس النواب في الأسابيع والأشهر المقبلة. حتى ذلك الحين، نعلم أنّ بعض المستقلين قد تحالفوا رسمياً مع اثنين من الأحزاب الراسخة (تقدّم والعزم). نعلم أيضاً أنّ المستقلين الآخرين عندهم علاقات وثيقة مع (التيار الصدريّ، وفتح، ودولة القانون) مع أنّهم ربّما لم يصدروا إعلاناً رسمياً بعد. فضلاً عن ذلك، ظهرت ثلاث مجموعات من المستقلين خلال المفاوضات الحكومية: تحالف العراق المستقل (من 12 عضواً)، والكتلة الشعبية المستقلة (بأربعة

أعضاء)، وصوت المستقلين (بأربعة أعضاء). بدأ الأول بـ(15) عضواً لكنه عانى من انقسامات داخلية، مع انتشار شائعات عن انضمام المنشقين إلى الإطار التنسيقي (تحالف الأحزاب الشيعية الرئيسة باستثناء الصدر). كما أُسِّست الكتلة الشعبية المستقلة في وقت مبكر برئاسة «محمَّد عنوز». أخيراً، كان صوت المستقلين حديث النشأة.

### إمكانية التغيير وثمنه

كان هناك تحوُّل هائل في مجلس النواب مع كل دورة انتخابية. ومع ذلك، لم يقترن بتغيير سياسي أو بزوال النخبة السياسية الراسخة. كما أتت هذه الانتخابات بوجوه جديدة إلى مجلس النواب على صورة أحزاب جديدة ومرشحين مستقلين. وصف هذا التقرير من هم هؤلاء المرشحين؟ وكيف سلَّطت الأضواء عليهم؟ كما راجع أيضاً ما إمكاناتهم لإحداث التغيير - سواء جاء ذلك التغيير على هيئة معارضة حقيقية في مجلس النواب، أم لدفع التغيير التشريعي الذي تمس الحاجة إليه، أم الأهم من ذلك إعادة إشعال إيمان العراقيين بالديمقراطية-؟

تُعَدُّ هذه الانتخابات -من نواح كثيرة- منعطفًا حاسماً في طريق العراق الملتوي نحو الديمقراطية. على سبيل المثال، جاءت هذه الانتخابات في وقت مبكر نتيجة الاحتجاجات التي عمَّت أرجاء البلاد والتي أسقطت حكومة كاملة. التغيير في قانون الانتخابات، من (83-18) دائرة انتخابية ومن نظام التمثيل النسبي للقائمة المفتوحة إلى نظام الصوت الواحد غير قابل للتحويل هو أيضاً مطلب لحركة احتجاج أكتوبر. لم تفعل تلبية هذه المطالب شيئاً لتهدئة خيبة الأمل عند الجمهور، كما يتضح من حركة المقاطعة وانخفاض الإقبال على التصويت. إلا أنَّ المفاجأة التي أظهرها أداء «امتداد» وبعض المستقلين مثل: «عنوز، وخشَّان» هو أنَّ هناك كتلة حيوية من النشطاء الذين قرَّروا محاولة الإصلاح من الداخل.

وتقع مسؤولية استعادة ثقة الجمهور في الانتخابات -وإن كان ذلك بصورة غير عادلة- على عاتقهم. وكما قال أحد مرشحي «امتداد» من كربلاء: «يجب أن نتسلَّل إلى النظام السياسي ونعمل على التغيير من الداخل -لقد أقمنا الناس الآن بهذا التغيير، ربما تصبح هذه المقاعد التسعة إلى (90) في المستقبل». زميله في القادسية كان له الرؤية والهدف نفسهما: «خرجت وشاركت في احتجاجات تشرين عام 2019... حينما تخرج وتحتج ويُقتل الناس، فماذا بعد؟ يجب أن تكون منظماً، يجب أن يكون عندك حزب ينجز عملية تشرين»، كان لدى مرشحي امتداد تطلعات



أعلى لكسب المقاعد، لكن حركة المقاطعة أعاقت قضيتهم. أحد أهدافهم الضمنية هو كسر حاجز المشاركة ومنح الناخبين والمرشحين لأول مرة الثقة في فائدة التصويت.

سوف يحتاجون إلى حلفاء داخل النظام السياسي وخارجه لتحقيق ذلك. مع استمرار المفاوضات الحكومية، ستكون قدرتهم على الحفاظ على موقفهم المناهض للمؤسسة جزءاً لا يتجزأ من الحفاظ على صورتهم العامة. هذا ينطبق على المستقلين الذين يواجهون -واقعاً- تحدياً مزدوجاً لأنهم سيواجهون دائماً اتهامات بأنهم حزبيون. في تحليل المستقلين في هذا التقرير، كان لدى عديد منهم خبرة حكومية بيروقراطية -بدلاً من الخبرة السياسية- والتي يمكن أن يستخدمها خصومهم لإضعافهم، لسهولة نشر الأخبار المزيفة. ولكفاحة ذلك، يمكن لجهود منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات الدولية (في الأدوار الداعمة) مواجهة الروايات الكاذبة وإطلاق حملات صور عامة تعكس الواقع.

يحتاج المرشحون أيضاً إلى تسويق أنفسهم تسويقاً أفضل. إحدى النتائج غير المقصودة لهذا التقرير هي أن بعض المستقلين وأعضاء «إشرافه كانون» -خصوصاً- لم يكونوا مستعدين للتفاعل ليس فقط مع وسائل الإعلام، ولكن مع الباحثين أيضاً. سوف يُعَفَّر هذا لو كانت برامجهم السياسية وسيرهم الذاتية متاحة بسهولة على «الإنترنت». لا يمكن إلقاء اللوم على الناخبين لتشكيكهم في المرشحين حينما تكون المعلومات مقتصرة على الملصقات وقلة الوجود على وسائل التواصل الاجتماعي. يحتاج هؤلاء المرشحون الجدد بصفتهم برلمانيين إلى أن يكونوا أذكى بشأن صورتهم العامة.

إن إقناع الجمهور العراقي بالتصويت والناشطين بالترشح لمنصب عام 2025 مهمة شاقّة، لكنّها ليست المهمة الوحيدة. يمكن للبرلمانيين المنتخبين حديثاً رفع معايير التمثيل والمساءلة مع الدوائر الانتخابية الجديدة ويمكنهم زيادة الضغط على المستوى المحلي، بدلاً من الضغط على المستوى الوطني، على السياسيين في الوقت الحالي.

في غضون ذلك، يمكن للمجتمع المدني الاستمرار في تدريب المجموعة التالية من المرشحين. أظهرت نتيجة أخرى غير مقصودة لهذا البحث والبحث السابق حول حركة الاحتجاج أنّه مع تعبير الناشطين عن اهتمامهم بالمعرفة السياسية ورغبتهم الشديدة في الانخراط في الخطاب، إلا أنّهم يفتقرون إلى الأدوات الحاسمة للتعليم السياسي والاقتصادي التي يمكن أن تجعلهم قادرين على تحدي

النخب الراضة ومنافستها. يمكن أن يكون للاستثمار في تعليم هؤلاء الأفراد - أولئك الذين أعربوا فعلاً عن رغبتهم وجرأتهم في الترشح لمنصب - آثار إيجابية على التحول الديمقراطي في المستقبل.

هناك إمكانية لإنقاذ ما تبقى من الديمقراطية وتنشيط العملية السياسية في العراق. ستقع هذه المهمة بصورة أساسية على عاتق مجموعة صغيرة من البرلمانيين الجدد الذين تحاصرهم التحديات من كل زاوية. إذ سيكون على «امتداد» حمل اسم تشرين مسؤولية كبيرة. والحفاظ من بعض المستقلين على عدم التحيز والعمل كمصدر للأمل والتمكين للعراقيين.

المصدر:

<https://www.kas.de/en/web/syrien-irak/single-title/-/content/iraqi-elections-2021-independents-and-new-political-parties>